

INFCIRC/1037
15 أيلول/سبتمبر 2022

نشرة إعلامية

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

رسالة مؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2022 وردت من البعثة الدائمة لأستراليا لدى الوكالة

- 1 تلقت الأمانة رسالة مؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2022 من البعثة الدائمة لأستراليا لدى الوكالة، باسم أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.
- 2 وتعمّم طيه نص المذكرة الشفوية ومرفقها، بناءً على الطلب الوارد فيها، لعلم الدول الأعضاء.

البعثة الدائمة لأستراليا
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

14 أيلول/سبتمبر 2022

الرقم: IA 22/63

تهدي البعثة الدائمة لأستراليا في فيينا تحياتها باسم البعثات الدائمة لأستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، وتتشرف بأن تطلب بكل احترام توزيع الورقة غير الرسمية المرفقة على الدول الأعضاء.

ويسرنا أن نحيط الوكالة علماً بأن البعثات الدائمة لأستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ورعت في بادئ الأمر الورقة غير الرسمية المرفقة على جميع البعثات الدائمة في فيينا عن طريق البريد الإلكتروني في 9 أيلول/سبتمبر 2022.

وتغتنم البعثة الدائمة لأستراليا، باسم البعثات الدائمة لأستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، هذه الفرصة لكي تُعرب مجدداً للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسى آيات تقديرها.

[الختم]

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

ورقة غير رسمية: معلومات مستكملة عن التعاون في إطار شراكة أوكوس

موجز

تسعى شراكة أوكوس إلى دعم حصول أستراليا على قدرات الغواصات التقليدية التسليح التي تعمل بالطاقة النووية. وتلتزم الأطراف في شراكة أوكوس بالحفاظ على أعلى المعايير الممكنة لعدم الانتشار. وسيكون البرنامج متسقاً تماماً مع التزاماتنا الدولية، ونحن ننتشور بانتظام وشفافية مع الوكالة، وهي السلطة التقنية المعنية بالضمانات النووية وتدابير التحقق. ونحث الدول الأعضاء على النظر في تقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GOV/INF/2022/20 المؤرخ 9 أيلول/سبتمبر 2022. ونرحب بالفرص المتاحة لإطلاع الشركاء الدوليين على التقدم الذي أحرزناه حتى الآن، وسننشر مزيداً من التفاصيل عند اتخاذ القرارات.

1- في بيان مشترك صدر في نيسان/أبريل 2022، أكد قادة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التزامهم الكامل بإرساء نهج قوي لمشاركة تكنولوجيا استخدام المفاعلات النووية لدفع المركبات البحرية مع أستراليا بطريقة تمتثل لأعلى المعايير الممكنة لعدم الانتشار.

2- وتلتزم الأطراف في شراكة أوكوس التزاماً راسخاً بالامتثال لالتزاماتنا الدولية - بما في ذلك تلك المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقات ذات الصلة المبرمة مع الوكالة. وسيتم التعاون في مجال استخدام المفاعلات النووية لدفع المركبات البحرية في إطار شراكة أوكوس بطريقة تتسق تماماً مع هذه الالتزامات. ولقد أوضحت أستراليا تماماً أنها لا تسعى ولن تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية.

3- ونحن نعمل عن كثب مع الوكالة لضمان أن السابقة التي يرسبها اقتناء أستراليا لغواصات تقليدية التسليح تعمل بالطاقة النووية ستعزز النظام العالمي لعدم الانتشار. وعلى غرار معاهدة عدم الانتشار، فإن اتفاق الوكالة النموذجي لضمانات معاهدة عدم الانتشار والتحقق منها، اتفاق الضمانات الشاملة (الوثيقة CSA-INF/CIRC/153)، يسمح بأنشطة استخدام المفاعلات النووية لدفع المركبات البحرية. والمعيار INF/CIRC/153 هو الأساس الذي تستند إليه اتفاقات الضمانات الشاملة لمعظم البلدان، بما فيها أستراليا، وهو يمثل، عندما يكون مقترناً مع تطبيق بروتوكول إضافي، أعلى معايير الضمانات والتحقق الحالية لدى الوكالة. وستجرى أنشطة استخدام المفاعلات النووية لدفع المركبات البحرية الأسترالية في إطار اتفاق الضمانات شاملة والبروتوكول الإضافي المبرمين مع أستراليا. وتوفر هذه الاتفاقات الأساس القانوني المتين الذي تستند إليه الوكالة، من خلال المدير العام والأمانة، مع أستراليا والأطراف في شراكة أوكوس.

4- كما أن اقتناء أستراليا المحتمل لاستخدام المفاعلات النووية لدفع المركبات البحرية وتشغيلها سيكون متسقاً مع التزامات أستراليا بموجب معاهدة راروتونغا، التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. ولا تزال أستراليا ملتزمة التزاماً كاملاً بالحفاظ على المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ وستواصل الامتثال لجميع التزاماتها بموجب هذه المعاهدة.

الأعمال التي اضطلعنا بها حتى الآن

5- نحن نعمل بالنتشور الوثيق مع الوكالة لتحديد المسار الأمثل الذي يتسق تماماً مع التزاماتنا وتعهداتنا بعدم الانتشار. وبينما تستمر المشاورات، فإننا ندرك تماماً أهمية توفير المعلومات والضمانات للمجتمع الدولي. ولهذا السبب، حدّدت الأطراف في شراكة أوكوس في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

لعام 2022 أربعة عناصر رئيسية للنهج الذي نتبعه سعياً إلى إيجاد المسار الأمثل لتقديم هذه القدرة إلى أستراليا وهي كما يلي:

- أوضحت أستراليا أنها لن تسعى إلى إثراء اليورانيوم أو إعادة معالجته فيما يتعلق بشراكة أوكوس، وليس لديها خطط لتصنيع الوقود النووي لغواصاتها التي تعمل بالطاقة النووية.
- يُقترح تزويد أستراليا بوحدات قوى مكتملة ومثبتة عن طريق اللحام، على أن تُصمَّم هذه الوحدات بحيث يكون سحب أي مواد نووية منها عملية في غاية الصعوبة، وبما يؤدي إلى جعل الوحدة المعنية والغواصة المحتوية عليها غير قابلتين للتشغيل. وبالإضافة إلى ذلك، فالمواد النووية الموجودة داخل هذه المفاعلات ستكون في شكل لا يمكن استخدامه مباشرة في أسلحة نووية دون الخضوع لعمليات معالجة كيميائية أخرى تتطلب مرافق لا تملكها أستراليا ولن تسعى لاملاكها.
- نتقاسم مع الوكالة بانتظام ما يتعلق بوضع ترتيب مناسب للتحقق حتى تتمكن الوكالة من تحقيق أهدافها التقنية ولتقديم توكيدات بعدم تحريف المواد النووية المستخدمة في الغواصات الأسترالية التي تعمل بالطاقة النووية.
- ستعمل أستراليا مع الوكالة على مواصلة استكشاف تدابير إضافية للضمانات والتحقق خارج برنامج الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية من أجل المحافظة على الثقة الدولية بعدم وجود مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في أستراليا.

6- ولم تُتخذ أي قرارات بشأن هيكل تعاوننا في المستقبل في إطار شراكة أوكوس، أو بشأن ترتيب مناسب للتحقق لكي تحقق الوكالة أهدافها التقنية فيما يتعلق بالغواصات الأسترالية التي تعمل بالطاقة النووية. ونتوقع أن نتمكن من الإعلان عن مزيد من التفاصيل بعد انتهاء فترة المشاورات في آذار/مارس 2023.

7- ويمكن للمجتمع الدولي أن يثق في نهجنا. ولدى أستراليا سجل مثالي في مجال عدم الانتشار النووي، شأنه شأن سجلها في مجال الأمان والأمن النوويين. وطوال دورة حياة الغواصات، ستكون اعتبارات الأمان والاعتبارات البيئية ذات أهمية قصوى.

المشاركة مع الوكالة

8- تعمل الأطراف في شراكة أوكوس عن كثب مع الوكالة لوضع ترتيب يضع أعلى معايير التحقق الممكنة لاقتناء أستراليا لغواصات تقليدية التسليح تعمل بالطاقة النووية. وقد رحّب المدير العام للوكالة مراراً بالنهج البناء والشفاف الذي تتبعه الأطراف في شراكة أوكوس. وفي الاجتماعات السابقة لمجلس محافظي الوكالة، أكد المدير العام، السيد غروسي أن الأطراف في شراكة أوكوس "ملتزمون بضمان الوفاء بأعلى معايير عدم الانتشار والضمانات"، وأعرب عن "ارتياحه للمشاركة والشفافية اللتين أظهرتها البلدان الثلاثة حتى الآن".

9- وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، أشار المدير العام، السيد غروسي، إلى أن هناك بلداناً "تعمل على مشاريع تنطوي على استخدام المفاعلات النووية لدفع المركبات البحرية". وأكد أن هذا التطور "استشرفه الإطار القانوني القائم"، وأشار إلى أنه يثير "أسئلة مهمة تقتضي تقديم إجابات تقنية مناسبة". وفي هذا الصدد، أبرز أن "الوكالة تنظر في المسألة وتعمل على التوصل إلى ترتيبات تتماشى مع معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات ذات الصلة".

10- ويحق لجميع الدول الأعضاء إجراء مناقشات سرية مع الوكالة. ويجب أن تظل الوكالة السلطة التقنية المختصة بوضع وتنفيذ الضمانات وتدابير التحقق. وقد حثت بعض الدول الأعضاء الوكالة على تعليق مشاركتها مع الأطراف في شراكة أوكوس، وعلى إنشاء ما يُطلق عليه "اللجنة الخاصة" المفتوحة لجميع الدول الأعضاء لمناقشة جميع جوانب التعاون في إطار شراكة أوكوس بشأن الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية. ونرفض هذه الجهود الرامية إلى تفويض اتفاقات وبروتوكولات الضمانات القائمة والموجودة منذ أمد بعيد. وللوكالة ولاية راسخة تتمثل في العمل مع الدول الأعضاء على تنفيذ اتفاقات الضمانات الخاصة بها بصورة مستقلة ومحايدة. ومن شأن التناقض مع هذه الولاية إرساء سابقة شديدة الضرر، وتفويض دور الوكالة، وتعريض نظام التعاون النووي الدولي الذي تستفيد منه جميع الدول للخطر.

11- وترحب الأطراف في شراكة أوكوس بتقرير المدير العام، السيد غروسي، عن التعاون في مجال الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية في إطار شراكة أوكوس، المقدم إلى اجتماع مجلس محافظي الوكالة في أيلول/سبتمبر. ومن صلاحيات المدير العام إصدار هذا النوع من التقارير، بما يتسق مع الممارسة المتبعة والاستقلال التقني للوكالة. ونؤيد بقوة حق المدير العام في تقديم التقارير كلما رأى ذلك مناسباً.

12- وسنشعر بخيبة أمل عميقة إذا أُخذَ قرار منفرد بشأن شراكة أوكوس. وهذا النوع من القرارات سيكون غير مناسب إلى حد كبير وسيقوض بوضوح الجهود الرامية إلى عدم تسييس هذه المسألة في الوكالة.

13- وقد أظهرت الأطراف في شراكة أوكوس التزامنا المستمر بالمشاركة الشفافة مع المجتمع الدولي في مشاوراتنا الثلاثية مع الوكالة. وسنواصل تزويد الدول الأعضاء في الوكالة بمعلومات مستكملة مفصلة في كل اجتماع لمجلس محافظي الوكالة، كما فعلنا منذ الإعلان الأصلي عن شراكة أوكوس. وجميع التحديثات السابقة متاحة على المواقع الإلكترونية لبعثاتنا المعنية في فيينا.

14- ونرحب بالمزيد من الفرص للالتقاء بالشركاء الدوليين وإحاطتهم علماً بمدى التقدم الذي أحرزناه في وضع نهجنا لعدم الانتشار.